

مقررات لجنة بازل الثالثة وأثارها على النظام المصرفي

العراقي : دراسة تحليلية

Basel Committee III and its impacts on the banking system in Iraq : Analytical Study

م.د. علي حميد هندي العلي

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

م.د. عواطف جلوب محسن

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

المستخلص

تقدم هذه الورقة إطاراً تنظيمياً جديداً للنظام المصرفي العراقي من خلال الاعتماد على مقررات لجنة بازل III وذلك من اجل الارتقاء بالوضع المالي، فقد صممت هذه المقررات بالأساس من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية وبالتعاون مع أعضاء آخرين من بنك التسويات الدولية من اجل الحد من المخاطر التي تتعرض لها الانظمة المصرفية في العالم .

تم في هذه الدراسة إجراء مقارنة موجزة فيما بين مقررات لجنة بازل الثالثة وأساسيات لجنة بازل السابقة أي بازل I & II ، ومناقشة جميع هذه المقررات لتطوير المنظومة المصرفية في العراق لتكون رصينة و قادرة على مواجهة جميع التحديات والمخاطر ، وقد اختير القطاع المصرفي في العراق مجالاً للتطبيق وحسب هذه المقررات إذ ان نتائج هذه الدراسة قد يكون لها الأثر المهم في تنمية القطاع المصرفي العراقي سواء في الأجل الطويل أو القصير .

اشارت النتائج التي تم التوصل اليها في الدراسة الحالية الى ان اللوائح الجديدة للأنظمة المصرفية وحسب مقررات بازل III تتطلب الصرامة عند التعامل مع نسب الاحتياطي لرأس المال ، بالإضافة الى زيادة الشفافية والتدقيق وإدارة المخاطر بشكل أكثر دقة من قبل هذه المؤسسات المالية ، وخصوصا في الوقت الحالي الذي يتسم بالديناميكية وصعوبة التنبؤ بالأحداث المالية ، إذ يعد الالتزام بمتطلبات لجنة بازل خطوة متقدمة باتجاه تحديث النظام المصرفي العراقي بشكل عام مما يجعله متوافقا ومنسجما من حيث الأداء مع البيئة المصرفية العالمية ، بالإضافة الى ان تطبيق مقررات لجنة بازل يعني مواكبة النظام المصرفي في العراق للتطورات والأحداث الجديدة التي قد تطرأ على النظم المصرفية العالمية مما يترك انطبعا جيدا لدى الزبائن بان المصارف العراقية تتبنى وتنفذ الخطوات الجديدة والحديثة في مجال هذه الصناعة الحيوية .

Abstract

This paper provides a new regulatory framework for the system of the Iraqi banking by relying on Basel III in order to improve the financial situation, these decisions are designed primarily by the Basel Committee on Banking Supervision and cooperation with other members of the Bank for International Settlements to identify ways to end risks their banking systems in the world. In this study, conducting a brief comparison between Basel III and the basics of the Basel Committee on any previous Basel II & I, and discuss all these decisions for the development of the banking system in Iraq to be strong and able to withstand all the challenges and risks. It was chosen the banking sector

in Iraq scope for the application based on the Basel as the results of this study may have an important impact on the Iraqi banking sector development, both in the long or short term. The results have been reached refer to that the new regulations for banking systems and by the decisions of the Basel III requires rigor when dealing with the reserve for capital ratios, as well as to increase transparency, auditing and risk management more accurately by these financial institutions, especially at the moment, which is characterized by dynamic and difficult to Forecasting financial events. It is comply with the requirements of the Basel Committee advanced a step toward modernization of the Iraqi banking system in general, making it compatible and consistent in terms of performance with the global banking environment, in addition to the application of the decisions of the Basel Committee means keeping up the banking system in Iraq to new developments and events that may arise on the world banking systems thus leaving a good impression to the customers that Iraqi banks adopt and implement new and modern steps in this area.

Key words : Basel (I) , Basel (II) , Basel (III) , Liquidity Coverage Ratio (LCR) , Net Stable Funding Ratio (NSFR) , Leverage Ratio (LR) .

المقدمة : في ظل التطورات التنافسية المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية وخصوصاً في مجال المعاملات المالية ضمن القطاع المصرفي حيث أصبح أي مصرف في العالم سواء في البلدان المتطورة أو البلدان النامية عرضة للعديد من المخاطر المصرفية ولذلك لابد من التفكير في البحث عن آليات جديدة لمواجهة تلك المخاطر وخصوصاً في بلد مثل العراق .

ونظراً للاضطرابات المالية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية 2008 قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لبازل الثانية تمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة ، شكلت معاً ما بدأ تسميته ببازل III ، حيث تلزم قواعد اتفاقية بازل III البنوك بتحسين أنفسها جيداً ضد ما ستواجهه من أزمات مالية في المستقبل ، وتحسينها من أجل التغلب على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها بمفردها ومن دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر المستطاع ، حيث تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل الثالثة إلى زيادة متطلبات رأس المال وتعزيز جودة رأس المال للقطاع المصرفي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية ، ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة في محاولة لتوضيح تأثير مقررات بازل الثالثة على النظام المصرفي العراقي.

المبحث الأول : منهجية الدراسة

أولاً : مشكلة الدراسة تتبع مشكلة الدراسة من الموضوع الذي نتناوله الا وهو مقررات لجنة بازل الثالثة وأثارها على النظام المصرفي في العراق اذ يلعب النظام المصرفي لأي بلد دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية ومن المحتمل ان يكون سبباً لتدهور الوضع الاقتصادي وسبباً لازمة مالية قد تعصف به، وعليه فان رصانة هذا النظام يعني بالنتيجة رصانة الوضع المالي والاقتصادي للبلد، وعلى اساس ذلك سنتطرق مشكلة الدراسة من تساؤلين مهمين هما:-

- (1) ما هو حجم الاثار التي يحدثها تطبيق مقررات بازل الثالثة على النظام المصرفي العراقي ؟
- (2) ما هو حجم التطبيق لهذه المقررات في النظام المصرفي العراقي ؟

ثانياً : هدف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية الى تقديم استعراض واضح ودقيق لآليات تفوق النظام المصرفي العراقي ، وتأمينه ضد مختلف التحديات التي قد تواجهه من خلال الاعتماد على تطبيق المعايير الموضوعية من قبل لجنة بازل الثالثة ، وكذلك التعرف على مدى التطبيق والالتزام بهذه المعايير في العراق وما ستقدمه للنظام المصرفي عند تطبيقها بالكامل .

ثالثاً : أهمية الدراسة

يمكن تحديد اهمية الدراسة من خلال النقاط الجوهرية الاتية :-
(1) بما ان الانظمة المصرفية لأي دولة تلعب دوراً أساسياً في اقتصاد البلد كونها تمثل قاعدة ارتكاز اساسية نحو نجاح الاستثمارات المالية ، وعليه فان حماية هذه القاعدة سيؤدي في النتيجة الى حماية الاستثمارات المالية وبالتالي تحقيق توجه مالي رصين .
(2) يعد تطبيق مقررات لجنة بازل تصاعدياً مؤشراً هاماً من مؤشرات الاداء المالي الكفوء ودلالة واضحة على نجاح النظام المصرفي ، وبالتالي نجاح اغلب القطاعات الاقتصادية والصناعية بسبب قدرة الانظمة المصرفية في التأثير على الشركات كافة واخضاعها لاتباع انظمة مالية وقوانين صارمة وبالتالي حماية التمويل والممولين .

رابعاً : فرضية الدراسة

انطلقت الدراسة من فرضية رئيسة واحدة وهي " يُسهم تطبيق مقررات لجنة بازل الثالثة في تحقيق كفاءة الاداء المالي للنظام المصرفي العراقي " وسيتم لاحقاً في هذه الدراسة التأكد من صحة هذه الفرضية من عدمه لغرض قبولها او نفيها .

خامساً : منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية المدخل الوصفي التحليلي Analytical Descriptive Approach بالتطبيق على النظام المصرفي العراقي عبر ما توفره هذه المصارف من بيانات مالية على مواقعها الالكترونية ونشراتها السنوية على موقع وزارة المالية .

المبحث الأول : الجانب النظري للدراسة

أولاً : مراجعة تاريخية لاتفاقيات بازل

لغرض التعرف بشكل كامل على مقررات لجنة بازل الثالثة لابد من التعرض ولو بشكل سريع على مراحل التطور التاريخي لعمل هذه اللجنة (Basel Committee) وما هي اهم المقررات التي تناولتها طيلة فترة عملها أي من اليوم الذي وجدت فيه ولغاية يومنا هذا ، وما هي اعمال الامور التي احدثتها في النظم المصرفية بشكل خاص والنظم المالية بشكل عام ، في 26 / 6 / 1974 ، أجبرت الهيئات التنظيمية الألمانية مصرف Herstatt الذي يعمل في مدينة Cologne إلى التصفية على الرغم من إن عدد كبير من المصارف قد أصدرت المارك ألماني مقابل الدولار الأمريكي، كمدفوعات لـ Herstatt ، ولكن نظراً إلى بُعد المسافة وطول الوقت بين ألمانيا والولايات المتحدة، توقفت جميع عمليات بنك Herstatt لعدم وصول المساعدات التحويلات على شكل مدفوعات مما أدى إلى المصارف الأخرى المتعاملة مع مصرف Herstatt بعدم تلقي أي مبالغ على الإطلاق ، ونتيجة لذلك وما تبعها من مشاكل متمثلة بالتصفية، شكلت دول G10¹ (مجموعة العشرة الاقتصادية) لجنة بازل للرقابة المصرفية Basel

(1) مجموعة العشرة أو G-10 تشير إلى مجموعة من البلدان التي وافقت على المشاركة في الترتيبات العامة للاقتراض (الديون) حيث تم تأسيس هذه المجموعة في عام 1962، عندما وافقت حكومات ثمانية دول على تأسيسها وهي بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، إيطاليا ، اليابان ، و هولندا ، و المملكة المتحدة ، و الولايات المتحدة وبعد ذلك انضمت كل من ألمانيا و السويد .

Committee on Banking Supervision (BCBS) ، وذلك بهدف إدارة والحد من مخاطر المؤسسات المالية والعمل على تحسين أوضاع المصارف ليصلوا للأفضل.

وقد عرف (94 : 2016 , Ahmed) سلسلة مقررات لجنة بازل بانها مجموعة من الادوات المعدة من قبل المنظمين والتي اعتمدت للسيطرة على مشكلة كفاية رأس المال التي تواجه البنوك ، وعليه فان مقررات بازل ما هي الا سلسلة من التوصيات حول القوانين واللوائح المصرفية، التي وضعتها هذه اللجنة والتي تحدد آليات عمل المصارف ومتطلباتها لمواجهة المخاطر واليوم تتألف هذه الاتفاقية من اتفاقات بازل الأولى ، والثانية والثالثة ، وكل هذه الأنواع الثلاثة تؤكد أو تتعلق بالحد الأدنى من متطلبات رأس المال الذي تحتاجه المصارف ضمن الاحتياطات لديها على سبيل المثال ان توصيات لجنة بازل الأولى بدأت عام 1988 مع التركيز بشكل أساسي على مخاطر الائتمان في حين هدفت اتفاقية بازل الثانية التي نشرت في حزيران 2004 إلى مساعدة البنوك من خلال فصل المخاطر التشغيلية عن مخاطر الائتمان، وكذلك قياس وضمان كل من رأس المال والمخاطر (: 2010 , Nordell & Ronnqvist , 1) ، وقد يكون لمعايير رأس المال حسب مقررات بازل III انعكاسات كبيرة على الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر لرأس مال المصارف في المستقبل القريب (59 : 2016 , Song).

وفي ضوء أزمة الرهن العقاري التي شهدها العالم عام 2008 في الولايات المتحدة وسلسلة الأحداث التي تبعتها تم عقد اجتماع للجنة بازل في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية ونتج عنها تعديل أجزاء كبيرة من اتفاقية بازل الثانية ليمتد وضع مقررات اتفاقية جديدة هي اتفاقية بازل الثالثة وأبرز النقاط التي أكدت عليها هذه الاتفاقية هي وضع إطارا جديدا لرأس المال وتدابير جديدة لمواجهة التقلبات الدورية للحد من مخاطر الائتمان لدى الطرف الآخر ، وفيما يأتي مقارنة بسيطة بين بازل 1 وبازل 2 وبازل 3 .

A : Basel (I)

من المعروف أن معايير بازل الأصلية تتعلق بمدى كفاية رأس وذلك بموجب شروط وقوانين اقرتها هذه اللجنة أي Basel Committee ، إذ ان التقيد بمتطلبات ومقررات هذه اللجنة يفرض على البنوك ضرورة اعداد استراتيجية جديدة تعتمد على تقديرات السوق فيما يتعلق بحجم النشاطات والمخاطر التي تحيط بها (جواد ، 2012 : 200) ، وقد بين (488 : 2010 , Rose & Hudgins) ان مصادر رؤوس الأموال تنقسم في ضوء هذه المقررات إلى مستويين أساسيين حسب هما:-

المستوى الأول : (رأس المال الأساسي) ويتضمن الأسهم العادية والفائض ، والأرباح غير الموزعة (الأرباح المحتجزة) ، و الأسهم الممتازة ، وحقوق الأقلية في حسابات حقوق الملكية للشركات التابعة الموحدة ، والأصول غير الملموسة المحددة والسمعة والموجودات التراكمية غير الملموسة الأخرى ، وقد اشار (79 : 2016 , Song) ان حجم تأثير معايير رأس المال ضمن مقررات بازل III يعتمد وبشكل اساسي على هيكل الموجودات لكل بنك .

المستوى الثاني : (رأس المال التكميلي) ويشمل بدل الاحتياطي لخسائر القروض والإيجار ، و أدوات رأس المال و الديون الثانوية، والديون القابلة للتحويل الإلزامي والأسهم الممتازة التراكمية والأسهم الممتازة الدائمة مع الأرباح غير المدفوعة ، وحقوق الملكية وغيرها من رأس المال طويل الأجل ، بالإضافة للأدوات التي تجمع بين كل من الدين و الأسهم ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (1 و 2) .

جدول (1) تعريف رأس المال حسب مقررات بازل I

المستوى الأول	رأس المال المدفوع
	الاحتياطات المكشوف عنها (أي الأرباح المحتجزة ، والاحتياطات القانونية)
	الاحتياطات غير المكشوف عنها
	احتياطات إعادة تقييم الأصول
المستوى الثاني	الأحكام العامة

الصكوك المختلطة (أي التي يجب أن تكون غير مضمونة ، أو مدفوعة بالكامل)	الخصومات
الديون الثانوية (بحد أقصى 50٪ ضمن المستوى الأول ، عامل خصم للأجل القصيرة)	
الشهرة (من المستوى الأول)	
الاستثمارات في شركات تابعة غير مجمعة (من المستوى الأول والثاني)	

Sources : Balthazar , Laurent , 2006 " *From Basel I to Basel 3: The Integration of State-of-the-Art Risk Modeling in Banking Regulation* " First published , by PALGRAVE MACMILLAN , P : 18.
وقد حددت اللجنة عددا من العوامل التي من شأنها إعطاء وزن لمبالغ موجودات الميزانية العمومية لتعكس مستوى المخاطر الخاصة بها حيث قسمت هذه الموجودات الى خمس فئات أساسية كما في الجدول (2) أدناه :-

جدول (2) وزن المخاطرة للموجودات حسب مقررات بازل I

النسبة	البند
Zero	النقد
	المطالبات على الحكومة المركزية OECD
	المطالبات الأخرى على الحكومة المركزية و المقومة والممولة في العملة الوطنية (لتجنب خطر التحويل)
20	المطالبات على البنوك OECD وبنوك التنمية متعددة الأطراف
	المطالبات على البنوك خارج منظمة التعاون والتنمية مع استحقاق متبقي < 1 سنة
50	المطالبات على كيانات القطاع العام (PSE) من بلدان منظمة التعاون والتنمية
	قروض الرهن العقاري
100	جميع المطالبات الأخرى: المطالبات على الشركات، المطالبات على البنوك الخارج
	OECD والتي تستحق > 1 سنة، والأصول الثابتة، وجميع الموجودات الأخرى ...

Sources : Balthazar , Laurent , 2006 " *From Basel I to Basel 3: The Integration of State-of-the-Art Risk Modeling in Banking Regulation* " First published , by PALGRAVE MACMILLAN , P : 18.

B : Basel (II)

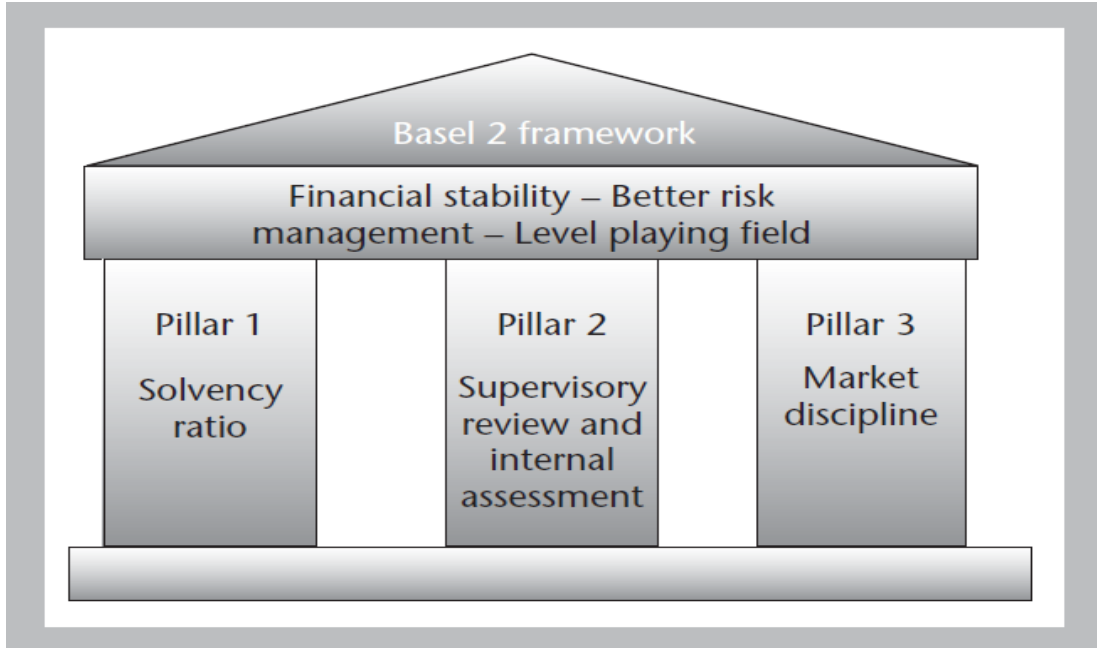
تتمحور قرارات بازل الثانية في الأساس حول ثلاث ركائز أساسية وثلاثة محاور تكميلية مصممة لدعم الأهداف التشغيلية في سبيل تحقيق الاستقرار المالي وتحسين ممارسات إدارة المخاطر ، و قد تضمنت مقررات بازل II تحديد مقدار الحد الأدنى من متطلبات رأس المال القائمة على تقنيات قياس المخاطر المتقدمة والتي ستقلل إلى حد كبير من فرص عدم الاستقرار في النظام المالي (Rose & Hudgins , 2010 : 497) ، وعليه فان محور هذه المقررات يصب في ثلاثة محاور أساسية هي (جواد ، 2012 : 202) .

المحور الأول : المتطلبات الدنيا من راس المال .

المحور الثاني : عمليات المراجعة الاشرافية .

المحور الثالث : حجم انضباط الاسواق .

ويمكن توضيح اهم ما تناولته مقررات بازل الثانية من خلال الشكل أدناه :



شكل (1) إطار بازل II

Sources : Balthazar , Laurent , 2006 " *From Basel 1 to Basel 3: The Integration of State-of-the-Art Risk Modeling in Banking Regulation* " First published , by PALGRAVE MACMILLAN , P : 45.

ان إطار بازل II يتكون بصورة عامة مما يأتي :-

1. الاستقرار المالي

2. إدارة أفضل للمخاطر

3. الفرص المتكافئة

وكذلك يركز على ثلاثة دعائم هي :-

الدعامة الاولى : نسبة الملاءة

الدعامة الثانية : المراجعة الرقابية والتقييم الداخلي

الدعامة 3: انضباط السوق

وقد بين (Rose & Hudgins , 2010 : 497) ان الدعائم أو الركائز الثلاثة من بازل II

تركز على الجوانب الاساسية الاتية :-

(1) اعتماد الحد الأدنى من متطلبات رأس المال لكل بنك بنفس القدر من التعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

(2) المراجعة الرقابية من خلال إجراءات تقييم المخاطر لكل بنك لغرض قياس كفاية رأس المال و ضمان أن يكون معقولاً .

(3) الكشف العام للوضع المالي الحقيقي لكل بنك بحيث يكون ضمن حالة انضباط السوق وينبغي لهذه التدابير أن تساعد الصناعة المصرفية في المسير نحو التقدم من خلال الفهم العام لقضايا إدارة المخاطر الائتمانية وتشكيل خطوة وسيطة قبل الاعتراف الكامل بالنموذج الداخلي للمصرف.

C : Basel (III)

أصدرت لجنة بازل سلسلة من الوثائق الاستشارية في عام 2009 في سبيل مراجعة المبادئ التوجيهية الخاصة بالقطاع المصرفي وقد كانت هذه النظم المقترحة موضع نقاش مستفيض بين محافظي البنوك المركزية ومختلف الخبراء ، مما ساعد على خلق مجموعة جديدة من القواعد التي جاءت لتعالج أوجه القصور في بازل II ، و في نوفمبر 2010 ، وخلال قمة G-20 في Seoul تمت الموافقة على النص النهائي من بازل III ، وتتضمن القواعد الجديدة المقترحة ما يلي (Vousinas , 2015 : 393) :-

- زيادة نسبة رأس المال ضمن الفئة الاولى من 4 الى 6 %.

- المطلوب قياس حق الملكية بالنسبة للموجودات المرجحة بالمخاطر بنسبة زيادة من 2 الى 4.5% .
- اعتبار الزيادة بحق الملكية عبر الموجودات المرجحة بالمخاطر بمثابة نقطة مرجعية للبنك مع استبدال نسبة رأس المال ضمن الفئة الاولى .
- القواعد الجديدة تستحدث عتبة جديدة لاحتياطي رأس المال (وهو ما يسمى بالمصد buffer او مخفف الصدمات) والذي يجب ان يكون أكثر من 2.5 % على ان يتكون من الأسهم العادية.

وقد استندت هذه المقررات على الدروس المستفادة من الأزمة المالية في عام 2007 فكانت احد الأسباب الرئيسية لإنشائها ، فمن خلال هذه الأزمة تكبد القطاع المصرفي في جميع أنحاء العالم خسائر مفرطة و عانى من ضغط في الميزانية العمومية له وكاد ان يؤدي هذا الامر إلى تآكل تدريجي لمستوى قاعدة رأس المال ، والنظام المصرفي في تلك الفترة لم يكن قادرا على اتخاذ قرار بشأن الخسائر التجارية والائتمانية النظامية الناتجة عن ذلك ، وعلى اساس ذلك قررت اللجنة إدخال بعض الإصلاحات الأساسية للإطار التنظيمي الدولي وعززت هذه الإصلاحات في إطار رأس المال العالمي ، وعلى مستوى المصارف التي من شأنها أن تساعد على رفع قدرة المصارف الفردية خلال فترات الأزمات عبر معيار رأس المال مع إدخال معايير جديدة منها السيولة العالمية ، والجدول (3) يعرض معايير إطار رأس المال وفقا لقرارات لجنة بازل III مع مقارنة بسيطة مع المقررات السابقة لنفس المعيار .

جدول (3) : متطلبات رأس المال وفق مقررات بازل III

المعيار	Basel II	Basel III
الحد الأدنى من الأسهم العادية	2%	4.5%
تحقيق الاستقرار	0%	2.5%
إجمالي المطلوبات	2%	7%
الحد الأدنى من رأس المال للفئة الاولى	4%	6%
إجمالي المطلوبات		8.5%
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال	8%	8%
إجمالي المطلوبات		10.5%

Source : Vousinas , Georgios . L , 2015 " Supervision of financial institutions " Journal of Financial Regulation and Compliance , Vol. 23 , Iss 4 p: 394.

في بازل III تم تحقيق تحسين لقدرة القطاع المصرفي على مراقبة الأزمات و ارتفاع الضغوط المالية ، وتحسين إدارة المخاطر والحوكمة وتعزيز الشفافية للمصارف ، و ان متطلبات السيولة هي نتيجة رئيسة أخرى من بازل III وكان هذا أول قرار يؤكد على ضرورة وجود معايير السيولة العالمية والهدف من ذلك هو ضمان أن البنوك لديها ما يكفي من الأصول السائلة أو شبه النقدية للتغلب على الصدمات الشديدة في المدى القصير والظروف الأقل قسوة على المدى المتوسط والطويل ، وقد وضعت اللجنة ثلاثة من المعايير لضمان السيولة والتي تصف أهداف منفصلة ولكنها في الحقيقة متكاملة أي ان احدهما يكمل الآخر وهذه المعايير هي (Vousinas , 2015 : 396) :-

المعيار الأول: نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio) على المدى القصير وتحسب بنسبة الاصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك الى إجمالي التدفقات النقدية لديه خلال 30 يوم ، ويجب ألا تكون نتيجة هذه النسبة أقل من 100% وذلك لتلبية احتياجات السيولة الذاتية ، وتهدف هذه النسبة الى الرقابة على سيولة المصارف للتأكد من احتفاظها بمستوى كافٍ من السيولة غير المرهونة ، وقد تم وضعها للتأكد من أن المؤسسات المالية لديها الموجودات الضرورية ضمن متناول يدها للتخلص من اضطرابات السيولة على المدى القصير ، اذ يتعين على المصارف ابقاء جزء من الموجودات السائلة

للغاية مثل النقد أو سندات الخزانة على ان تكون مساوية أو أكبر من صافي التدفقات النقدية لنفس المدة ، وتحسب كما يأتي :-

$$LCR = \frac{High\ Quality\ Liquid\ Assets}{Total\ Net\ Liquidity\ Outflows\ Over\ 30 - day\ Time\ Period} \geq 100\ %$$

المعيار الثاني : نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) وتستخدم هذه النسبة لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل والهدف منها هو توفير موارد سيولة مستقرة للبنك حيث تشجع هذه النسبة على استخدام التمويل طويل الأجل من قبل البنوك، والسبب وراء ذلك هو الأزمة المالية 2007-2008، إذ ان العديد من البنوك بما في ذلك البنوك الاستثمارية الأمريكية الكبيرة مثل Bear Stearns and Lehman Brothers قد تعرضوا لأزمة السيولة بسبب اعتمادهما المفرط على تمويل البيع أو التمويل على المدى القصير من سوق الإقراض بين البنوك وعليه فان الغاية الرئيسة من هذا المعيار هو الرقابة على سيولة المصارف للتأكد من احتفاظها بمستوى كافٍ من السيولة ، ويمكن حساب هذه النسبة من خلال:

$$NSFR = \frac{Available\ stable\ of\ funding}{Required\ stable\ of\ funding} \geq 100\ %$$

المعيار الثالث : نسبة الرافعة (Leverage ratio) وهي من النسب المهمة التي تستخدم لقياس حجم الاحتجاز لكل من مصادر الرافعة المالية للبنوك داخل وخارج الميزانية العمومية ، ويمكن قياس هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية :

$$LR = \frac{Tier\ I\ Capital}{Total\ assets} \geq 3\ %$$

وقد بين (Vousinas , 2015 : 383) ان بازل III يقدم تدابير جديدة في سبيل تحقيق استقرار البنك وبالتالي التخفيف من انتشار الصدمات المالية ، ولكن من ناحية أخرى فان السعي الى تطبيق هذه المقررات وما تتضمنه من اطر تنظيمية جديدة يضيف عبئاً إضافياً لخطط العمل في هذه البنوك مما قد يؤثر على السياسات الائتمانية لها ومن ضمن هذه الاطر الجديدة وضع متطلبات للحد الأدنى من رأس المال التي يجب ان تتضمن ما يستعرضه الجدول ادناه :-

جدول (4) : متطلبات الحد الأدنى من رأس المال وفق مقررات بازل III

المعيار	حق الملكية	رأس المال ضمن الفئة الاولى	اجمالي رأس المال
الحد الأدنى	4.5%	6%	8%
احتياطي مخفف الصدمات	2.5%		
الحد الأدنى لمخفف الصدمات	7%	8.5%	10.5%
مخفف الصدمات لمواجهة التقلبات الدورية	0 – 2.5%		

Source : Vousinas , Georgios . L , 2015 " *Supervision of financial institutions* " Journal of Financial Regulation and Compliance , Vol. 23 , Iss 4 p: 395.

من خلال ما بينته الجداول السابقة ومن خلال المقارنات المتعددة بين المقررات يتضح ان مقررات بازل الاولى والثانية والثالثة تهدف جميعها الى تقديم دافع قوي وفعال لتوجيه المؤسسات المالية والسوق المالي بأكمله نحو مزيد من الاستقرار ومن ضمن اهم الجوانب التي وضعتها لجنة بازل الثالثة بعين الاعتبار ما يأتي (Schwerter , 2011 : 344) :-

- قاعدة حقوق المساهمين
- تغطية المخاطر
- تحسين المستوى المالي
- الاستعداد لتقلبات الدورة الاقتصادية
- المخاطر النظامية والترابط المشترك بينها
- معايير السيولة

ولأجل التعرف على اوجه التشابه والاختلاف بين مقررات بازل II وبازل III يستعرض الجدول (5) مقارنة بسيطة لاختلافات هذه المقررات ففي بازل II يُلاحظ ضمن المستوى الاول ان نسبة رأس المال الاساسي بلغت 4% ونسبة رأس المال ضمن الاسهم العادية هي 2% بينما اختلفت هذه النسب في بازل III إذ بلغت نسبة رأس المال الاساسي 6% ، ونسبة رأس المال في الاسهم العادية 4.5% ، وان الفرق بين متطلبات رأس المال الاجمالي هو 8% مع ضرورة ان يلبي المستوى 1 المستوى 2 من رأس المال، و الجدول التالي يسلط الضوء على التحسينات لبازل III.

جدول (5) مقارنة بين بازل II وبازل III

متطلبات رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)							
رأس المال الإجمالي		رأس المال الأساسي		الأسهم العادية			
النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة	النسبة الإضافية	النسبة الدنيا	
	8%		4%			2%	بازل II
10.5%	8%	8.5%	6%	7%	2.5%	4.5%	وبازل III

Source : Caruana , de Jaime , 2010 " *Bâle III : vers un système financier plus sûr* " by À l'occasion de la 3e Conférence bancaire internationale Santander Madrid.

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي للدراسة

الآلية الرقابية المقترحة لإدارة مخاطر السيولة على وفق مقررات بازل III

من اجل مواكبة التطورات الخاصة بالنظام المصرفي العالمي ، وبغية الوصول الى ما اكدت عليه مقررات لجنة بازل III ، ينبغي الزام المصارف كافة بالإيفاء بالحدود الدنيا المقررة لاحتساب كل من نسبة تغطية السيولة (LCR)¹ ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)² وابتداءً من عام 2017 كما مثبت في الجدول ادناه :

جدول (6) تدرُّج تطبيق النسب من قبل المصارف

2019	2018	2017	السنة
100%	90%	80%	LCR
100%	100%	100%	NSFR

من خلال ما اظهره الجدول (6) اعلاه يتبين انه يجب على المصارف تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) بشكل تدريجي وفقاً للجدول الزمني اعلاه المتضمن ثلاثة سنوات ابتداءً من السنة الحالية ، اما فيما يخص نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) فالمصارف عينة الدراسة ستكون ملزمة بالإيفاء بنسبة 100 % كحد ادنى لهذه النسبة ابتداءً من بداية العام الحالي ولنهاية الجدول الزمني المُحدد . واستكمالاً لما جاء في اعلاه وفي حالة عدم مقدرة المصرف بالإيفاء بالحدود الدنيا المحددة لكلا النسبتين (LCR & NSFR) وفق جدول التدرُّج (6) المقترح سيتطلب من المصرف اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع كلا النسبتين وبما يدعم الحدود الدنيا المحددة من قبل البنك المركزي العراقي ، ومن هذه الاجراءات :

أ- توفير موارد خارجية للمصرف تعادل حجم العجز الحاصل في نسبة (LCR) على ان تكون هذه الموارد مساوية لحجم العجز في بسط نسبة تغطية السيولة (LCR).

(هو من احد المعايير التي تهدف الى الرقابة على سيولة Liquidity Coverage Ratio نسبة تغطية السيولة (LCR)¹ المصارف للتأكد من احتفاظها بمستوى كافٍ من السيولة الغير مرهونة.

هو احد المعايير التي تهدف الى الرقابة على سيولة (Net Stable Funding Ratio نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)² المصارف للتأكد من احتفاظها بمستوى كافٍ من السيولة.

ب- تنوع الموارد الذاتية للمصرف من خلال انشاء او تكوين رأس مال اضافي يكون مساو لحجم العجز في بسط نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR).
والفقرات الآتية توضح اليات احتساب معايير مقررات بازل III من خلال التطبيق على مجموعة من المصارف العراقية المعتمدة كعينة تطبيقية للدراسة الحالية .

أولاً: آلية احتساب المعيار الاول : نسبة تغطية السيولة (LCR)

تتكون الصيغة العامة لاحتساب نسبة تغطية السيولة LCR كما تمت الاشارة اليها مسبقاً من البسط الذي يشمل الاصول السائلة عالية الجودة ، والمقام الذي يتضمن صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم ، فمن خلال المعادلة الراضية المستخدمة لذلك وبالضبط فيما يتعلق بالبسط فإنه يتوجب على المصرف الاحتفاظ بخزين من الاصول السائلة عالية الجودة لتغطية صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال مدة 30 يوماً وفقاً لسيناريو ضغط ، ومن جانب اخر فان الاصول السائلة تعد عالية الجودة متى ما كان هنالك امكانية تحويل تلك الاصول الى نقد بشكل فوري وسهل من دون خسائر او بأدنى خسارة ممكن ، وينبغي أن تخضع الاصول السائلة عالية الجودة الى مجموعة من الشروط وهي :

- 1- ان تكون الاصول السائلة غير مرهونة بمعنى خلوها من اي قيود قانونية او رقابية او قيود اخرى تؤثر على مقدرة المصرف في تحويلها الى نقد او بيعها ، و كذلك يجب ان تكون خالية من صفة تغطية التكاليف التشغيلية (كالرواتب مثلاً).
- 2- تكون الاصول السائلة عالية الجودة عندما توضع تحت تصرف الادارة المسؤولة عن السيولة في المصرف بحيث يكون لهذه الادارة الصلاحية الكافية والمقدرة لتسييلها.
- 3- على المصرف ان يستبعد اي أصول ناجمة عن موجودات تم استلامها بموجب الحق بإعادة الرهن وذلك في حالة كان للمالك الحق القانوني بسحب هذه الاصول خلال مدة 30 يوماً.

أما المقام فهو صافي التدفقات النقدية الخارجة Cash Outflows وهي اجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة مطروحاً منها اجمالي التدفقات النقدية الداخلة Cash Inflows المتوقعة خلال 30 يوماً ، ويمكن احتساب اجمالي التدفقات النقدية الخارجة من خلال ضرب ارصدة مختلف فئات وانواع الالتزامات داخل وخارج الميزانية في معدلات تدفقها النقدي الخارج ، اما احتساب اجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة فيمكن حسابها من خلال ضرب ارصدة مختلف فئات الذمم المدينة في جانب الموجودات في المعدلات المتوقعة لتدفقها وبما لا يزيد عن 75% من اجمالي التدفقات النقدية الخارجة كما في الصيغة الآتية :

صافي التدفقات النقدية على مدى الـ (30) يوماً = إجمالي التدفقات النقدية الخارجية المتوقعة – القيمة الأدنى من (إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة ، أو 75% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة)

وكذلك فإنه عندما يتم ادراج اي اصل من الاصول السائلة عالية الجودة (في البسط) فإنه لا يتم احتساب التدفقات النقدية الداخلة ذات الصلة ضمن التدفقات النقدية الداخلة (اي كجزء من المقام) ، وعندما يكون هنالك احتمال ان يتم احتساب بند معين في فئات متعددة للتدفقات النقدية الخارجة فإنه يتعين على المصرف احتساب الحد الاعلى للتدفقات النقدية التعاقدية لذلك البند ، وعليه فإن اجمالي التدفقات النقدية الخارجة تكون معبرة عن نواتج ضرب ارصدة فئات الالتزامات في نسب الترويج (أي معدلات التدفق للخارج) والمتوقع سحبها خلال مدة (30 يوماً).

ثانياً: آلية احتساب الحدود القصوى للأصول

بعد بيان تفاصيل مكونات بسط نسبة تغطية السيولة (LCR) والمكونة من (اصول المستوى الاول + اصول المستوى الثاني /الفئة أ + اصول المستوى الثاني / الفئة ب) ينبغي أن يكون الحد الاقصى لـ(أصول المستوى الثاني / ب) لا يزيد عن 15% من اجمالي الاصول السائلة عالية الجودة ، وكذلك أصول المستوى الثاني بما لا يزيد عن 40% من اجمالي الاصول السائلة عالية الجودة ، لذلك فإن معادلة احتساب الاصول السائلة عالية الجودة (أي البسط لنسبة تغطية السيولة LCR) تكون كما يأتي :-

الاصول السائلة عالية الجودة = اصول المستوى الاول + (اصول المستوى الثاني / الفئة أ + اصول المستوى الثاني / الفئة ب) تعديلات الحد الاقصى بمقدار 15% اما تعديلات الحد الاقصى فهي بمقدار 40%

حيث أن:

1- تعديلات الحد الاقصى 15% = ايهما اعلى (اصول المستوى الثاني / الفئة ب - $\frac{15}{85}$ (اصول

المستوى الاول + اصول المستوى الثاني / الفئة أ) ، (اصول المستوى الثاني / الفئة ب - $\frac{15}{60}$ (اصول المستوى الاول) ، صفر .

2- تعديلات الحد الأقصى 40% = أيهما أعلى (اصول المستوى الثاني / الفئة أ + اصول المستوى الثاني / الفئة ب - تعديلات الحد الأقصى 15%) - (اصول المستوى الأول) $\frac{2}{3}$ ، صفر .

ويمكن توضيح آلية احتساب الحدود القصوى لأصول المستوى الثاني / ب والحدود القصوى لأصول المستوى الثاني (أ+ ب) من خلال مثال توضيحي مُبسّط إذ نفترض ان احد المصارف يمتلك اصولا سائلة موزعة كالآتي :-

• اصول المستوى الاول = 43 مليار دينار عراقي.

• اصول المستوى الثاني / فئة (أ) = 22 مليار دينار عراقي.

• اصول المستوى الثاني / فئة (ب) = 50 مليار دينار عراقي.

وعليه نستطيع ان نحسب الحدود القصوى وفق المعادلات المذكورة اعلاه كما يأتي:-

تعديلات الحد الأقصى 15% = $(22 + 43) \times \frac{0.15}{0.85} - 50$ ، $(43 \times \frac{0.15}{0.60} - 50)$ ، (0)

= أيهما أعلى (38.5) ، (39.25) ، (0)

(39.25) =

تعديلات الحد الأقصى 40% = أيهما أعلى $(22 - 50 + 39.25) - \frac{2}{3} \times 43$ ، (0)

= 28.67 - 32.75 ، (0)

= 4.08

وأيضاً يمكن التوصل الى النتائج بخطوة أخرى :

• يتم طرح تعديلات الحد الاقصى 15% والبالغة (39.25) من أصول المستوى الثاني / الفئة ب أي:

$$10.75 = 39.25 - 50$$

وهي تمثل الان اصول المستوى الثاني / الفئة ب

• وكذلك يتم طرح نتيجة الحد الاقصى 40% والبالغة (4.08) من اصول المستوى الثاني / الفئة (أ) +ب أي :

$$28.67 = 4.08 - (10.75 + 22)$$

وهي تمثل الآن اصول المستوى الثاني / الفئة (أ+ب)

• وبما ان اصول المستوى الثاني / ب هي 10.75 فإن الفرق سيكون معبراً عن أصول المستوى الثاني / (أ) أي :

$$17.92 = 10.75 - 28.67$$

وهي تمثل اصول المستوى الثاني / الفئة أ بعد تطبيق الحدود القصوى لأصول المستوى الثاني.

• وعليه يمكن الوصول الى الموجودات السائلة عالية الجودة من خلال جمع قيمة الاصول في المستوى الاول مع اصول المستوى الثاني أو اصول المستوى الثاني / الفئة ب ، أي :-

$$71.6 = 10.75 + 17.85 + 43$$

من جهة اخرى يمكن التعبير عن المعادلتين الاولى والثانية في اعلاه بالمعادلة الاتية :

الاصول السائلة عالية الجودة = {اصول المستوى الاول + اصول المستوى الثاني / الفئة أ + اصول المستوى الثاني / الفئة ب} - ايهما أكبر (اصول المستوى الثاني / أ + اصول المستوى الثاني / ب) - $\frac{2}{3}$ (اصول المستوى الاول) ، (اصول المستوى الثاني / ب - $\frac{0.15}{0.60}$ (اصول المستوى الاول + اصول المستوى الثاني / أ) ، (صفر) .

وباستخدام الارقام الافتراضية للمثال السابق يمكن ان نتوصل الى قيمة الاصول السائلة عالية الجودة وفق المعادلة الاخيرة كما يلي :

$$\text{الاصول السائلة عالية الجودة} = \{ 50 + 22 + 43 \} - \text{ايهما أكبر} \left(\{ 50 + 22 \} - \left(43 \times \frac{2}{3} \right) \right) - 50 -$$

$$. (0) ، \left(\{ 22 + 43 \} \times \frac{0.15}{0.60} \right) . (0) .$$

$$= 115 - \text{ايهما أكبر} (43.33) ، (38.53) ، (0) .$$

$$43.33 - 115 =$$

$$71.6 =$$

وبالتالي يمكن ان يتم حساب الحدود القصوى لأصول المستوى الثاني ومن ثم استخراج قيمة الاصول السائلة عالية الجودة وفق المعادلتين بكلتا الطريقتين اعلاه ، ومن خلال ما سبق يمكن احتساب نسب التغطية للسيولة (LCR) على وفق بازل (III) وبحسب الجدول الآتي:

جدول (7) نسبة تغطية السيولة لـ LCR

القيم بالآلاف الدنانير	اسم المصرف : التاريخ :		
القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق	معدلات التدفق	القيمة	
البسط : اجمالي الاصول السائلة عالية الجودة			
0	100%		اصول المستوى الاول
0	100%		النقد والمسكوكات
0	100%		النقد في الطريق
0	100%		الذهب
			الارصدة لدى البنك المركزي (استثناء ارصدة الاحتياطي الالزامي)
			الارصدة لدى المصارف المقيمة وغير المقيمة والتي تشمل :
0	100%		حسابات جارية
0	100%		ودائع آجلة
0	100%		القروض والسلف
0	100%		التأمينات
			ادوات الدين وتشمل :
0	100%		حوالات خزينة جمهورية العراق
0	100%		حوالات خزينة بنك مركزي
0	100%		سندات حكومية
0	100%		ادوات الدين المصدرة من الحكومات او البنوك المركزية (الخارجية) المثقلة بأوزان مخاطر صفر %
			النتائج (1) : مجموع اصول المستوى الاول
			اصول المستوى الثاني (ما لا يزيد على 40% من اجمالي

الاصول السائلة عالية الجودة			
اصول المستوى الثاني / الفئة (أ)			
0	85%		ادوات الدين المصدرة من الحكومات او البنوك المركزية ذات وزن مخاطر اقل من 20
0	85%		ادوات الدين المصدرة من المصارف او المؤسسات المالية وغير المالية المصنفة ذات تصنيف ائتماني AA - فما فوق
0			النتائج (2) : مجموع اصول المستوى الثاني / الفئة أ
			اصول المستوى الثاني / الفئة (ب) بما لا يزيد على 15 % من اجمالي الاصول السائلة عالية الجودة والتي تشمل:
0	50%		ادوات الدين المصدرة من الحكومات والبنوك المركزية ذات وزن مخاطر اكثر من 20 %
0	50%		ادوات الدين المصدرة من المصارف والمؤسسات المالية وغير المالية المصنفة ذات تصنيف ائتماني اقل من AA
0	50%		شهادات الايداع والتي لديها مدة استحقاق اقل او يساوي 30 يوماً
			النتائج (3):مجموع اصول المستوى الثاني الفئة (ب)
			حاصل جمع النتائج (1 و 2 و 3) أي : اصول المستوى الاول + اصول المستوى الثاني الفئتين {أ+ب} = اجمالي الاصول السائلة عالية الجودة
المقام : صافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة خلال مدة 30 يوماً			
القيمة	معدلات التدفق للخارج	القيمة	القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق
	100%		0
			اولاً: ودائع المصارف (التي تستحق خلال مدة 30 يوماً او اقل)
			ثانياً : ودائع الجهات الاخرى التي تشمل :
			أ- ودائع القطاع الحكومي (التي تستحق خلال مدة 30 يوماً او اقل)
			ب- ودائع القطاع الخاص التي تشمل بدورها :
			ودائع الافراد
			الودائع الجارية التي تتضمن ما يأتي :
0	10%		اقل من 100 مليون د.ع
0	15%		اكثر من 100 مليون ولغاية 500 مليون د.ع
0	20%		اكثر من 500 مليون ولغاية واحد مليار د.ع
0	25%		اكثر من واحد مليار د.ع
0	100%		الودائع ذات الطبيعة الجارية
0	80%		ودائع التوفير
0	10%		الودائع الثابتة والتي موعد استحقاقها اكثر من شهر
0	100%		الودائع الثابتة والتي موعد استحقاقها اقل من شهر
0	100%		الودائع الاخرى
0	100%		ثالثاً: الحسابات والارصدة مع البنك المركزي (الارصدة داننة)
0	100%		رابعاً : شهادات الايداع المصدرة (التي تستحق خلال مدة 30 يوماً او اقل)
			خامساً: الاقتراض : (الذي يستحق خلال مدة 30 يوماً او اقل)

0	100%		الاقتراض الداخلي
0	100%		الاقتراض الخارجي
0	20%		سادسا: التامينات والمقبوضات (التي تستحق خلال مدة 30 يوما او اقل)
0	40%		سابعا: المبالغ غير المستخدمة من السقف الائتماني الممنوح ماعدا المصارف
0	80%		ثامنا: المبالغ غير المستخدمة من السقف الائتماني الممنوح مع المصارف
0	100%		تاسعا: خطابات الضمان مطروحا منها التامينات النقدية
0	100%		عاشرا : الاعتمادات المستندية مطروحا منها التامينات النقدية
0	100%		احدى عشر : التزامات ناتجة عن الدفع الاجل مطروحا منها التامينات
0	100%		اثنا عشر : التزامات اخرى
			حاصل جمع قيم الفقرات من اولا الى اثنا عشر = اجمالي التندفقات النقدية الخارجة

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

- 1) ان الالتزام بتطبيق متطلبات كفاية رأس المال من خلال مقررات لجنة بازل أمر مسلم به سواء أكان القطاع المصرفي يتصف بالدولية أو المحلية وهو ما ينطبق على القطاع المصرفي العراقي ، وذلك لان متطلبات اللجنة امتازت بالشمولية من حيث الأدوات و التطبيق العملي .
- 2) لقد ركزت اتفاقية بازل (III) الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، لتجعل مفهوم رأس المال الأساسي (Tier One) مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافًا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.
- 3) هناك تغييرات واسعة من المرجح أن تجعل الأمر فيه صعوبة بالنسبة للبنوك التي تقدم التزامات بديون طويلة الأجل إذ ستحتاج هذه البنوك إلى قدر كبير من رأس المال، وأن بازل III سوف تشدد في تعريف ما يشكل رأس المال ، ويتم احتساب رأس المال كنسبة مئوية من قاعدة الأصول المعدلة حسب المخاطر والتي ستشمل جميع القروض.
- 4) لقد ركزت بازل III على موقف السيولة في البنوك على المدى القصير لجعل البنوك أكثر مرونة أمام إغلاق أسواق المال قصيرة الأجل.
- 5) ان على المصارف اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع كلا النسبتين أي : نسبة تغطية السيولة و نسبة صافي التمويل المستقر ، وبما يدعم الحدود الدنيا المحددة من قبل البنك المركزي العراقي ، وذلك من خلال توفير موارد خارجية للمصرف تعادل حجم العجز الحاصل في نسبة (LCR) ، ويكون مساو لحجم العجز في بسط نسبة تغطية السيولة (LCR).
- 6) إن النظام المصرفي في العراق صغير نسبيًا مع الموجودات الهائلة لديه حيث تصل نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى 73% مقارنة مع 130% لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)¹ ،

1 : مصطلح يستخدم للتعبير عن منطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، وهو (MENA : Middle East and North Africa) . يستخدم غالبًا في الأعمال الأكاديمية والكتابة حيث يغطي هذا المصطلح عموماً منطقة واسعة، تمتد من المغرب في شمال غرب إفريقيا إلى إيران في جنوب غرب آسيا ، وبصفة عامة تشمل جميع البلدان في الشرق الأوسط وبلدان شمال أفريقيا، وكذلك إيران وإسرائيل.

فعلى الرغم من النمو السريع الذي شهده العراق في عام 2010 إلا إن نسبة الإقراض وصلت فقط إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 55% لمنطقة الشرق الأوسط ككل ، وكنتيجة طبيعية نجد أن موجودات المصارف العراقية سائلة جدا والموجودات الأجنبية المودعة لدى البنك المركزي العراقي (CBI) Central Bank of Iraq تصل إلى 63% من إجمالي الأصول.

(7) ان متطلبات لجنة بازل وان كانت ذات تطبيق يتمشى مع واقع المصارف العالمية في الدول المتقدمة بشكل كبير لكن في الوقت ذاته يمكن تطبيق شروطها في حدود يسيرة قدر الإمكان لواقع المصارف العراقية وبالتالي فان إمكانية استجابة المصارف العراقية لمتطلبات لجنة بازل ولو بنسبة قليلة يجعلها في مجال المقارنة مع أي مصرف عالمي متقدم.

(8) يعد الالتزام بمتطلبات لجنة بازل خطوة متقدمة باتجاه تحديث النظام المصرفي العراقي بشكل عام بحيث يجعله متوافقا ومنسجما من حيث الأداء مع البيئة المصرفية العالمية وبالتالي زيادة ثقة المودعين بالنظام ككل الامر الذي ينعكس بالوقت ذاته على عمليات وأنشطة الاستثمارات الأجنبية الخارجية.

ثانيا: التوصيات

(1) إن الارتباط بين الأنظمة المالية المتقدمة وسيلة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي و ايضا أمراً أساسيا لتحقيق التوزيع الكفوء والرشيد للموارد من قبل النظام المالي الأمر الذي يحقق زيادة الإنتاجية ، وتعزيز التنمية الاقتصادية ، وتعزيز تكافؤ الفرص، والحد من الفقر وهو ما يتوجب الالتفات اليه في الفترة القادمة .

(2) ينبغي على القطاع المالي والمصرفي العراقي الاعتماد على القوانين والتشريعات ولا سيما مقررات لجنة بازل وتعديلاتها، وذلك للحد من مخاطر حدوث الأزمات المالية والتي تعصف في العالم اليوم.

(3) على المصارف على ضوء بازل (III) أن تشدد على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة ، والنائشة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة ، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

(4) على المصارف الحؤول دون إتباع سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فنزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

(5) ينبغي اعتماد نسبة تغطية السيولة (LCR) والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً ، ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لقياس السيولة متوسطة وطويلة الأمد ، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لمختلف أنشطتها.

المصادر

أولاً :- المصادر العربية :

(1) جواد ، انتصار محمد ، 2012 " تقييم الاداء المالي للمصارف العراقية في ضوء معايير لجنة بازل : دراسة تحليلية في مصرف الرشيد " مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية ، العدد : 8 .

ثانياً :- المصادر الاجنبية :

1- Ahmed , Jaffar Mohammed , 2016 " A conceptual framework for the Basel accords based regulation " by Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 24 , Iss 1 pp. 90 - 103.

- Balthazar , Laurent , 2006 " **From Basel 1 to Basel 3: The Integration of State-of-the-Art Risk Modeling in Banking Regulation** " First published -2
by PALGRAVE MACMILLAN .
- Caruana , de Jaime , 2010 " **Bâle III : vers un système financier plus sûr** -3
" by À l'occasion de la 3e Conférence bancaire internationale Santander
Madrid.
- Nasr , Sahar , 2011 " **Review prepared by a World Bank team led** " by. -4
The review will available in full on September 23, Number 44 .
- Nordell , Hugo & Ronnqvist, Jens , 2010 " **Basel III – Financial Risk** " -5
(MVE220) .
- Rose , Peter . S & Hudgins , Sylvia C , 2010 " **Bank Management and Financial Services** " Eighth Edition , by McGraw Hill . -6
- Schwerter , Stefan , 2011 " **Basel III's ability to mitigate systemic risk** " -7
by Journal of Financial Regulation and Compliance , Emerald Group
Publishing Limited , Vol. 19 , No. 4, pp. 337-354 .
- Song , Guoxiang , 2016 " **The Pro-Cyclical Impact of Basel III Regulatory Capital on Bank Capital Risk** " In Risk Management Post -8
Financial Crisis: A Period of Monetary Easing , by Emerald Group
Publishing Limited .
- Vousinas , Georgios . L , 2015 " **Supervision of financial institutions** " -9
Journal of Financial Regulation and Compliance , Vol. 23 Iss 4 pp. 383 -
402.

ثالثاً :- مواقع الانترنت :

- [.http://en.wikipedia.org/wiki/MENA](http://en.wikipedia.org/wiki/MENA) -1
- [.http://en.wikipedia.org/wiki/Group_of_Ten_\(economic\)](http://en.wikipedia.org/wiki/Group_of_Ten_(economic)) -2
- [.www.worldbank.org/iq](http://www.worldbank.org/iq) -3
- [.http://www.basel---iii---accord.com/](http://www.basel---iii---accord.com/) -4